في ظل غياب المحفزات الاقتصادية وتحفظ المحافظ والصناديق الاستثمارية عن التداول

بيان للاستثمار: البورصة سجلت خسائر جماعية الأسبوع الماضي

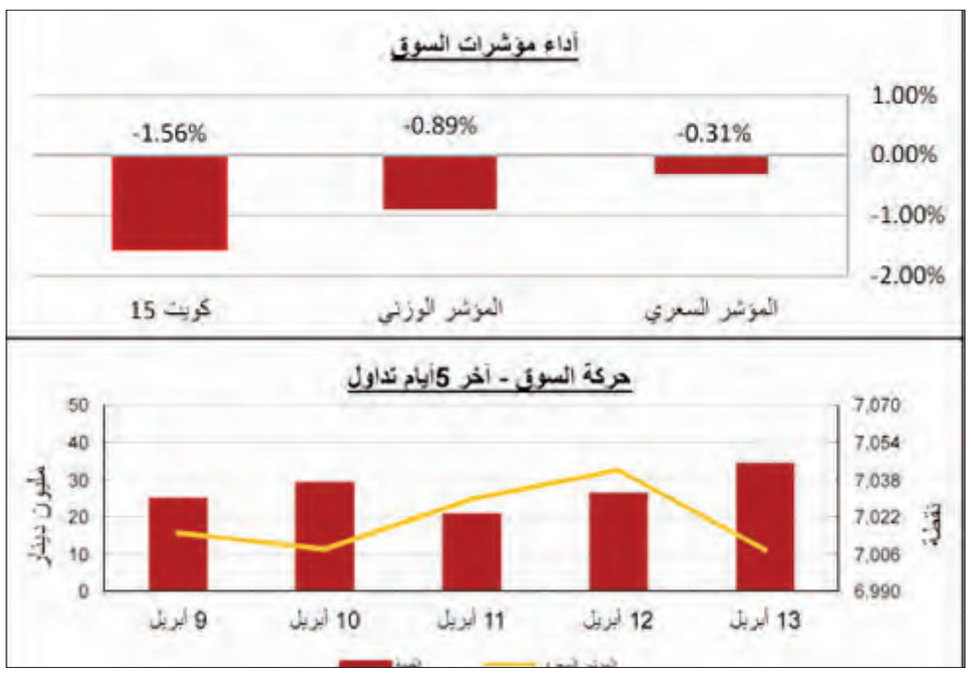

التداولات الأسبوعية لمختلف القطاعات

القطاع	كمية التداول	النسبة إلى السوق	قيمة التداول	النسبة إلى السوق
النفط والغاز	44,570,146	2.49%	2,365,671	1.73%
مواد اساسية	3,598,602	0.20%	1,324,838	0.97%
صناعية	83,163,429	4.64%	9,633,164	7.03%
سلع استهلاكية	10,363,112	0.58%	1,535,770	1.12%
رعاية صحية	15,280	0.00%	7,885	0.01%
خدمات استهلاكية	21,817,693	1.22%	1,987,015	1.45%
اتصالات	108,476,298	6.05%	12,611,458	9.20%
بنوك	130,865,698	7.30%	24,263,116	17.71%
تأمين	1,025,979	0.06%	69,091	0.05%
عقار	774,218,954	43.20%	42,681,165	31.15%
خدمات مالية	613,095,870	34.21%	40,415,781	29.50%
تكنولوجيا	1,049,388	0.06%	123,483	0.09%

قال تقرير اقتصادي لشركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت لم تستطع مواصلة ارتفاعها الذي شهدته في نهاية الأسبوع قبل الماضي، لتنهي تداولات الأسبوع مسجلة خسائر جماعية لمؤشراتها الثلاثة، حيث تراجع أداء المؤشر السعري إلا أنه تمكن من المحافظة على مستوى الـ7،000 نقطة بالرغم من تذبذبه خلال جلسات الأسبوع، بينما اتسم أداء كل من المؤشرين الوزني وكويت 15 بالضعف النسبي، والذي جاء على وقع موجة البيع التي شهدها السوق، والتي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم المدرجة، لاسيما القيادية منها والثقيلة.

وقد سجل السوق هذا الأداء في ظل غياب المحفزات الاقتصادية وتحفظ المحافظ والصناديق الاستثمارية عن التداول في السوق بالإضافة إلى حالة الترقب والحذر التي تهيمن على الكثير من المتداولين انتظاراً لإفصاح الشركات المدرجة عن نتائجها المالية لفترة الربع الأول من العام الجاري، والتي بدأت بعض الشركات بالإعلان عنها فعليا خلال الأسبوع المنقضي، مما تسبب في انخفاض لافت للسيولة المتداولة، حيث بلغت في جلسة منتصف الأسبوع 21.11 مليون دينار كويتي تقريبا، وهو أدنى مستوى لها منذ جلسة 7 مارس المنقضي.

هذا وقد تزامن تراجع مؤشرات بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، مع أداء ضعيف نسبيا على مستوى أداء أسواق الأسهم الخليجية الأخرى، فقد شغلت بورصة الكويت المرتبة الرابعة بين أسواق الأسهم الخليجية، حيث أنهى مؤشرها السعري تعاملات الأسبوع مسجلا تراجعا نسبته 0.31%، في حين شغلت بورصة البحرين المرتبة الأولى بعد أن حقق مؤشرها نمواً أسبوعياً بلغت نسبته 0.21%، وتبعها السوق المالية السعودية في المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 0.02%.

وجاءت بورصة قطر في المرتبة الثالثة بعد أن أنهى مؤشرها تداولات الأسبوع مسجلاً تراجعا نسبته 0.04%، فيما شغل سوق مسقط للأوراق المالية المرتبة الخامسة بعد أن سجل مؤشره خسارة نسبتها 0.74%، وسجل مؤشر سوق دبي المالي انخفاضا نسبته 1.60% شاغلاً بذلك المرتبة السادسة. أما سوق أبو ظبي للأوراق المالية، فقد جاء في المرتبة السابعة والأخيرة بين أسواق الأسهم الخليجية ليغلق متراجعاً بنسبة بلغت 2.10% مقارنة مع إغلاقه في الأسبوع قبل السابق.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تكبدت مؤشراتها الثلاثة خسائر جماعية، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي كان الخاسر الأكبر بين نظيريه السعري والوزني، حيث سجل انخفاضا بنسبة 1.56% بنهاية الأسبوع مقارنة مع إقفاله في الأسبوع قبل الماضي، وذلك بفعل عمليات البيع والمضاربات التي نفذت على العديد من الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق.

ضغوط بيعية

هذا وقد استهلت بورصة الكويت تداولات أولى جلسات الأسبوع المنقضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، حيث سجل المؤشر السعري تراجعا نتيجة الضغوط البيعية على الأسهم الصغيرة، في حين لقي المؤشرين الوزني وكويت 15 دعماً من عمليات الشراء والمضاربة النشطة على الأسهم القيادية والثقيلة، وسط تراجع لافت في نشاط التداول، حيث انخفضت السيولة النقدية بنسبة 34.69%، بينما انخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 27.86%، وتراجعت عدد الصفقات بنسبة 23.29%. هذا ولم يتمكن السوق من التماسك في الجلسة الثانية، حيث أدت عمليات البيع وجني الأرباح التي طالت العديد من الأسهم القيادية والضغوط البيعية على الأسهم الرخيصة، إلى تراجع مؤشرات السوق الثلاثة لتسجل خسائر متباينة بنهاية الجلسة، وذلك بالتزامن مع ارتفاع في نشاط التداول مقارنة مع الجلسة السابقة.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد تمكنت مؤشرات بورصة الكويت من عكس اتجاهها وتحقيق بعض المكاسب، بدعم من عمليات المضاربة النشطة والقوية التي طالت العديد من الأسهم المدرجة، في حين ساعدت عمليات الشراء الانتقائية على عدد محدود من الأسهم القيادية المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق ارتفاع بنهاية الجلسة، وذلك في ظل تراجع ملحوظ في نشاط التداول، حيث فقد السوق حوالي 28.40% من السيولة النقدية.

وفي جلسة يوم الأربعاء، أغلقت مؤشرات السوق الثلاثة على تباين، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق بعض المكاسب في ظل عمليات الشراء النشطة التي تركزت على عدد من الأسهم الرخيصة، خصوصا بعد قيام بعض الشركات المدرجة بالإفصاح عن نتائج إيجابية لبياناتها المالية للربع الأول من العام 2017، بينما لم يتمكن كل من المؤشرين الوزني وكويت 15 من السير على خطى نظيرهما السعري، ليفقدا مكاسبهما المحققة في الجلسات السابقة من الأسبوع.

فشل تحقيق مكاسب

وفي الجلسة الأخيرة من الأسبوع، لم تفلح أي من مؤشرات السوق الثلاثة في تحقيق المكاسب، حيث أدت الضغوط البيعية الحادة التي شهدتها عدد كبير من الأسهم في معظم قطاعات السوق، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والعقار والاتصالات، إلى تراجع أداء البورصة لتغلق مؤشراتها في المنطقة الحمراء، وذلك بالرغم من النشاط الذي شهدته حركة التداول خلال الجلسة، خصوصا كمية الأسهم المتداولة، والتي ارتفعت بنسبة بلغت 40.43%.

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية الأسبوع الماضي إلى 27.45 مليار د.ك. بانخفاض نسبته 0.41% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 27.57 مليار د.ك.، أما على الصعيد السنوي، فقد ارتفعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق بنسبة بلغت 8.05% عن قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 7،007.89 نقطة، مسجلاً انخفاضا نسبته 0.31% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، كما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 0.89% بعد أن أغلق عند مستوى 416.40 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 943.04 نقطة، بخسارة نسبتها 1.56% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجعا في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 9.64% ليصل إلى 27.40 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 0.10%، ليبلغ 358.45 مليون سهم تقريبا.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 21.92%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.55%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 6.56%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً لمؤشراتها في الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية تراجعاً بنهاية الأسبوع، وتصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت نمواً، وذلك بعد أن أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع على ارتفاع نسبته 3.04%، مغلقاً عند مستوى 1،111.27 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الصناعية، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1،738.25 نقطة، بارتفاع نسبته 1.59%، تبعه في المرتبة الثالثة قطاع الرعاية الصحية، حيث أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1،523.52 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 1.02%. أما أقل القطاعات نموا فكان قطاع الاتصالات، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 660.73 نقطة، مسجلا نمواً نسبته 0.20%.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث انخفض مؤشره بنسبة 3.75% منهياً تداولات الأسبوع عند 773.73 نقطة، تبعه قطاع العقار الذي أقفل مؤشره عند 1،053.48 نقطة مسجلاً خسارة بنسبة 3.50%، وحل ثالثاً قطاع السلع الاستهلاكية الذي انخفض مؤشره بنسبة بلغت 1.45% مقفلاً عند 1،127.96 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع البنوك والذي أغلق مؤشره عند 965.47 نقطة بانخفاض نسبته 0.96%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 774.22 مليون سهم تقريباً شكلت 43.20% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 613.10 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 34.21% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 7.30% بعد أن وصل عدد أسهمه المتداولة إلى 130.87 مليون سهم تقريباً.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 31.15% بقيمة إجمالية بلغت 42.68 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 29.50% وبقيمة إجمالية بلغت 40.42 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 24.26 مليون د.ك. شكلت حوالي 17.71% من إجمالي تداولات السوق.

خلال شهر واحد

زيادة عدد المشاركين في برنامج مكافآت بيئة «حوافز» إلى أكثر من 10 آلاف مشارك

أعلنت شركة الشارقة للبيئة «بيئة»، الشركة الرائدة في الشرق الأوسط والحائزة على جوائز في مجال الإدارة البيئية، عن أسماء الفائزين ببرنامج «مكافآت بيئة» لشهر مارس، وجاء توزيع الجوائز في إطار برنامج هو الأول من نوعه للمسؤولية الاجتماعية، يُعنى بتكريم وتقدير الجهود في مجال إعادة تدوير المواد، حيث تم إطلاق البرنامج في شهر يناير الماضي، وفتح باب المشاركة لجميع أفراد المجتمع.

وشهدت المبادرة إقبالاً كبيراً، وزيادة في عدد المشاركين لتزيد عن 10،100 مشارك خلال شهر مارس، مقارنة مع 900 مشاركاً خلال شهر فبراير، أي بنسبة نمو بلغت 10 أضعاف مستوياتها السابقة خلال شهر واحد.

وفاز بجائزة شهر مارس الماضي المشترك ساهين جلال برحلة سياحية لشخصين إلى باريس، وإدواردو مانجالوس الكايد، الفائز بجهاز «آيفون»، وأبو بكر ناصر بوت، الذي فاز بماكينة تحضير القهوة «نسبريسو»، وليانورا ديهونو باليرز وأسانكا دارانسانا الفائزان بتذاكر صعود قمة برج خليفة.

وجاء الاقبال على البرنامج خلال أول شهرين من إنطلاقته مؤشراً على اهتمام المجتمع، ومدى التأثير الذي تحدثه هذه المبادرات على سلوك إعادة التدوير، ويتأهل كل مشارك في برنامج مكافآت بيئة «حوافز» للفوز بجوائز عند استخدام الات استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير المتوزعة في مختلف الأماكن في دبي والشارقة.

وقال خالد الحريمل، الرئيس التنفيذي لشركة «بيئة»، في تعليق له: «تمتلك «بيئة» تاريخاً حافلاً بمبادرات المسؤولية الاجتماعية، ويمثل العمل على إشراك أفراد المجتمع في الجهود البيئية جزءاً مهماً من إستراتيجيتنا، حيث يسعى برنامج مكافآت بيئة «حوافز» إلى غرس ثقافة إعادة التدوير في دولة الإمارات وخارجها، ونحن فخورين بالعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية بطرق مبتكرة، وتحقيق نتائج ملموسة، ويأتي هذا البرنامج دليلاً على عزم «بيئة» لمواصلة إحداث تأثير إيجابي على البيئة وعلى السلوك الحضاري للمجتمع في التعامل مع البيئة».

وما أن يقوم أحد المشاركين من أفراد المجتمع بتلقي القسيمة وإجراء المسح الضوئي لرمز القسيمة باستخدام تطبيق «بيئة» حتى يدخل رقم القسيمة في السحب الشهري تلقائياً، ويتم الإعلان عن الفائزين بالجوائز كل شهر عبر صفحات «بيئة» على مواقع التواصل الاجتماعي في اليوم الأول من كل شهر.

ويرتبط نظام المكافآت بشكل مباشر مع تطبيق مبتكر موازي يتيح للمستخدم ميزة تحديد نقطة تواجد أقرب آلة من آلات استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير إلى موقعه. ومع إطلاق مكافآت بيئة، أصبح بإمكان المستخدم الذي يقوم بتحميل التطبيق المشاركة في المبادرة، والتأهل لربح الجوائز القيّمة. وكل ما يتوجب على المشاركين فعله القيام بوضع العبوات البلاستيكية وعلب الألومنيوم في آلة استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير، وتلقي قسيمة استلام تحمل رمزاً، يقوم المتلقي بإجراء المسح الضوئي على الرمز باستخدام تطبيق «بيئة».

وتشمل قائمة مواقع أجهزة استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير حاليا كل من الجامعة الأميركية في الشارقة، وبلدية دبا الحصن في المنطقة الشرقية لإمارة الشارقة، و«مطار دبي» و«دبي مارينا مول»، وواجهة المجاز المائية، ومن المقرر تثبيت جهازين في كل من القصباء وحي دبي للتصميم قريباً.

ويمكن لمستخدمي تطبيق «بيئة» المشاركة في فعاليات إعادة التدوير عبر آلات استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير والدخول في سحوبات شهر ابريل، والحصول على فرصة للفوز بجوائز قيّمة، تتضمن الفوز برحلة سياحية إلى المالديف، وغيرها من الجوائز القيّمة. وتتطلع «بيئة» مع تزايد الاهتمام الجماهيري بالبرنامج، بما يدل على نمو ثقافة إعادة التدوير، إلى توسعة الجوائز إلى مناطق أخرى في دولة الإمارات والمنطقة.

أحد الفائزين في برنامج بيئة «حوافز»

«تمويلية» من «كفيك» تتعاون مع ميداس للأثاث

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والإستثمار (كفيك) عن توقيع إتفاقية تعاون ما بين قسم «تمويلية» بـ«كفيك» مع «ميداس» للأثاث وذلك لتمويل عملاء «ميداس» الراغبين بشراء الأثاث المنزلي.

وبهذه المناسبة صرّح أحمد ماهر رئيس القطاع التنفيذي في كفيك: «نحن سعداء بتدشين هذه الإتفاقية التي تأتي في إطار خطة قسم «تمويلية» لخدمة شريحة أكبر من السوق الكويتي وتوفير حلول تمويلية لهم بهدف تلبية إحتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر سهولة وسلاسة.» وأشار ماهر أن الاتفاقية جزء من جهود «تمويلية» للتوسع في قطاعات أخرى في سوق التمويل بعد النجاح التي شهدته في تمويل احتياجات العملاء في قطاع السيارات والمعدات البحرية منذ نشأتها كأحد الرواد في تقديم الخدمات التمويلية. وبيّن ماهر أن «تمويلية» ستستمر في التوسع لتلبية الإحتياجات الأخرى التي يتطلع لها عملاؤها من خلال توفير لوائح وأنظمة فعّالة وسهلة تضمن للعملاء الحصول على التمويل اللازم بكل سهولة وأريحية.

ومن جهتها أعربت ديبورا أبو الجبين المدير الإقليمي لمبيعات التجزئة في «ميداس» عن سعادتها بتوقيع الإتفاقية حيث صرحت بأن التعاون مع شركة «كفيك» المتميّزة في تقديم الخدمات التمويلية من شأنه أن يُسهّل عملية إتخاذ القرار لدى عملاء «ميداس». وأوضحت أبا الجبين «هذا التعاون يمكّن كُلًا منا على خدمة عملاؤه بشكل أفضل، وبالضرورة يسهل ويُسرِّع على العميل قرار تأثيث بيته الجديد أو إعادة تأثيثه، متجنباً بذلك الكثير من العقبات.»

«البابطين» تطرح عرضا جديدا لنيسان ألتيما 2017

تقدم شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين، الوكيل المعتمد لسيارات «نيسان»، عرضاً استثنائياً لفترة محدودة فقط على سيارة نيسان ألتيما 2017 «بكل هذه المواصفات وأكثر» لتكسر كل القواعد.

تقدم نيسان البابطين اليوم لجميع العملاء فرصة لشراء سيارة نيسان ألتما 2017 الجديدة «بكل هذه المواصفات وأكثر...» بسعر استثنائي للسيارة التي تفوق الآخرين مع مواصفات متنوعة ومزايا أكثر بسعر مميز.

يتضمن العرض لسيارة نيسان ألتيما، التغيير الدراماتيكي الأبرز في طراز العام 2017 في مقدمتها التي تعبّر عن مبدأ الطاقة المتدفقة، بمحرك 2.5 لتر – 182 حصان، تصميم جديد لعجلات معدنية رياضية جديدة التصميم وخفيفة الوزن بقياس 17 إنش. يمكن لمالكي سيارة نيسان ألتيما 2017 التمتع براحة جهاز مجسات استشعار أمامية وخلفية للمساعدة دائما، تشغيل المحرك عن بعد (مع إمكانية تبريد المقصورة مسبقاً)، وشاشة عرض ملونة مع كاميرا للرؤية الخلفية، والأهم من ذلك أن العملاء الذين يقودون نيسان التيما 2017 يتمتعون بمفاتيح مثبت للتحكم بالنظام السمعي والبلوتوث ومثبت السرعة.

قدمت نيسان البابطين سيارة نيسان ألتيما 2017الجديدة بتصميمها الخارجي الذي ينطلق من مفهوم «الطاقة المتدفقة»، فيما يعتمد تصميمها الداخلي على مبدأ «الجناح المنزلق» (غلايدينغ وينغ) الذي تنفرد به مقصورات سيارات نيسان الحديثة. وقد نالت نيسان ألتيما الجديدة أيضاً حملة تطوير مكثفة مكّنتها من تصدر فئتها لجهة الكفاءة في إستهلاك الوقود وحسّنت ديناميكيات قيادتها وأضافت اليها المزيد من تقنيات السلامة.

سيارة نيسان ألتيما 2017